CCW/MSP/2009/SR.1

19 May 2010
Arabic
Original: English

اجتماع الأطـــراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينـــة يمكـــــن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد **ساريفا**
(نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح)

الرئيس: السيد **مباي** ..... (السنغال)

المحتويات

افتتاح الاجتماع

تأكيد تسمية رئيس الاجتماع

إقرار جدول الأعمال

تأكيد النظام الداخلي

تأكيد تسمية الأمين العام للاجتماع

تنظيم الأعمال بما في ذلك أعمال أي هيئة فرعية للاجتماع

انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الآخرين

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسـل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقـة* إلى وحـدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعـد نهاية الدورة بأمد وجيز.

الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.09-64874 180510 190510

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

افتتاح الاجتماع

١- **الرئيس المؤقت** أعلن افتتاح اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لعام ٢٠٠٩ بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفته الوديع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ولبروتوكولاتها.

تأكيد تسمية رئيس الاجتماع

٢- **الرئيس المؤقت** ذكّر بأن السفير باباكار كارلوس مباي، من السنغال، سُمي لتولي منصب رئيس اجتماع عام ٢٠٠٩ أثناء اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٨ (CCW/MSP/2008/4، الفقرة ٣٨). وقال إنه إذا لم يكن ثمة اعتراض، فسيعتبر أن الاجتماع يود تأكيد التسمية.

٣- *وقد تقرر ذلك.*

٤- *وتولى السيد مباي (السنغال) الرئاسة.*

إقرار جدول الأعمال (CCW/MSP/2009/1)

٥- **الرئيس** ذكّر بأن اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٨ كان أقر جدول أعمال مؤقتًا لاجتماع عام ٢٠٠٩ صدر في شكل وثيقة تحمل الرمز CCW/MSP/2009/1. وقال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود اعتماد جدول الأعمال المؤقت.

٦- *وقد تقرر ذلك.*

تأكيد النظام الداخلي (CCW/CONF/III/11)

٧- **الرئيس** ذكّر بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية اعتمد نظامه الداخلي؛ الذي انطبق مع تغيير ما يلزم تغييره، على عمل فريق الخبراء الحكوميين واجتماعَي الأطراف المتعاقدة السامية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ولن تنطبق بعض مواد النظام الداخلي على الاجتماع الحالي بسبب قصر مدته. واقترح أن يتحلى المجتمعون بالحكمة وروح التعاون عند تفسير النظام الداخلي بدلاً من محاولة تعديله، طبقا للممارسة المتبعة. وعلى هذا، قال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود تأكيد النظام الداخلي وتطبيقه، مع تغيير ما يلزم تغييره.

٨- *وقد تقرر ذلك.*

تأكيد تسمية الأمين العام للاجتماع

٩- **الرئيس** أشار إلى المادة ١٤ من النظام الداخلي قائلاً إن الأمين العام للأمم المتحدة، طبقا للممارسة المتبعة، سمى السيد بيتر كولاروف من فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح ليتولى مهام الأمين العام للاجتماع. وقال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود تعيين السيد كولاروف في هذا المنصب.

١٠- *وقد تقرر ذلك.*

تنظيم الأعمال بما في ذلك أعمال أي هيئة فرعية للاجتماع (CCW/MSP/2009/2)

انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الآخرين

١١- **الرئيس** قال إنه لا يرى ما يقتضي إنشاء هيئات فرعية أو انتخاب مكتب عملاً بالمادة ١٠ من القانون الداخلي وإنما يعتزم، طبقا للممارسة التي اتبعت في الاجتماعات السابقة، العمل بالتشاور مع رئيس اجتماعات الخبراء العسكريين والتقنيين وأصدقاء رئيس فريق الخبراء الحكوميين ومنسقي المجموعات الإقليمية.

١٢- وقال بما أن الاجتماع سيدوم يومين فقط، فإنه يود الاستفادة من الوقت خير استفادة مِن طريق تنظيم جلسات عامة، ومشاورات غير رسمية عند الضرورة، قبل اتخاذ قرارات مهمة. ودعا الوفود إلى انتهاج نهج مرن إزاء برنامج العمل المؤقت (CCW/MSP/2009/2). فإن ظهرت أي صعوبات، أمكن إعادة ترتيب الجدول الزمني، عند الاقتضاء، لتمكين جميع الأطراف من المشاركة في أعمال الاجتماع. لذا، اعتبر أن الاجتماع يود إقرار طريقة تنظيم العمل المقترحة.

١٣- *وقد تقرر ذلك.*

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

١٤- **السيد دوارتي** (ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح) تلا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٥- وقال الأمين العام في رسالته إن الاتفاقية وبروتوكولاتها تعالج مسألة استعمال الأسلحة التي تتعارض مع مبادئ الإنسانية وقوانين الحرب. وتوفر الاتفاقية أيضا إطارا مهما يُنظر ضمنه في أفضل طريقة لحماية المدنيين والتقليل إلى أقصى حد مما تحدثه بعض الأسلحة اللاإنسانية من تأثيرات في المقاتلين. وجعلت جهود الأطراف المتعاقدة السامية من المعاهدة عنصرا لا غنى عنه في الآلية الراهنة في المجال الإنساني ومجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

١٦- وأضاف قائلا إن من شأن الاتفاقية أيضا أن تيسر التغلب على التحديات الإنسانية التي يطرحها التقدم في تكنولوجيا الأسلحة. ويتعلق الأمر بالذخائر العنقودية خاصة. وحث

الاجتماع على الاستمرار في التركيز على تعزيز حماية المدنيين من الآثار اللاإنسانية والعشوائية المترتبة على تلك الأسلحة، وحثه أيضا على الاسترشاد في جهوده بالمعايير السامية المنصوص عليها في اتفاقية الذخائر العنقودية.

١٧- ولاحظ الأمينَ العام بارتياح الجهود الرامية إلى زيادة عدد موقّعي الاتفاقية وتوسيع قاعدة المنضمين والمشاركين من البلدان النامية والدول المتضررة من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأشاد بالدول الـ ١١٠ التي انضمت إلى الاتفاقية حتى الساعة، بما فيها ٤٦ طرفا متعاقدا ساميا انضم إلى جميع بروتوكولاتها ووافق على المادة ١ المعدلة. وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها ولم توافق على المادة ١ المعدلة أن تفعل ذلك، ودعا الأطراف التي لم تصدق بعد على المعاهدات الأخرى المتصلة بالمجال، أي اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الجديدة المتعلقة بالذخائر العنقودية التي يُتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في السنة القادمة، دعاها إلى أن تصدق عليها.

تبادل عام للآراء

١٨- **السيد فنغرن** (السويد) تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، إضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولودوفا، فقال إن الاتفاقية جزء أساس ولا يتجزأ من القانون الدولي المطبق على النزاعات المسلحة. ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يظل متمسكاً بالإطار الذي توفره الاتفاقية والذي يفرض حظرا أو تقييدا على الأسلحة التقليدية في الوقت الذي تراعَى فيه الاحتياجات العسكرية والاعتبارات الإنسانية.

١٩- ولم يفتأ عدد الأطراف المتعاقدة السامية يتزايد نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة في السنوات الأخيرة للترويج لعالمية الصك، وإن كان ما يزال ينبغي تحقيق هذا الهدف. ومن الدول التي ليست أطرافا العديد من البلدان المتضررة من الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب التي يمكن أن تستفيد من الانضمام. وتسعى خطةُ العمل لترويج عالمية الاتفاقية، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية، إلى تيسير التقدم في هذا الصدد.

٢٠- وفي عام ٢٠٠٧، دعم الاتحاد الأوروبي عالمية الاتفاقية بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية والمساهمة في برنامج الرعاية في إطار الاتفاقية مخصِّصا لذلك نحو مليون يورو. وكانت الحلقات الدراسية، التي نظمت بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، تهدف إلى تقاسم ما اكتُسب من معارف وخبرات من الاتفاقية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق وغرب أفريقيا، والقرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى وجنوب أفريقا، وآسيا

الوسطى، والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ.

٢١- ومنذ إنشاء برنامج الرعاية، الذي يسهم في ترويج الاتفاقية وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها، تلقى أموالا طائلة من الاتحاد الأوروبي. فقد أتاح للدول التي ليست لديها موارد كافية فرصة التعرف على إطار الاتفاقية، وكان تنفيذها السلس عائدا بدرجة كبيرة إلى منسقيها وموظفي مكتب شؤون نزع السلاح ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٢٢- وحث السيد فنغرن جميع الأطراف المتعاقدة السامية على أن تمتثل بالكامل للقرار المتعلق بإنشاء آلية للامتثال تطبق على الاتفاقية، وهو القرار الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث، وأن تقدم تقاريرها الوطنية المطلوبة منها. وطبقا للممارسة المتبعة، ينبغي عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١١. ووافق على أن من المناسب الشروع في إعداده في عام ٢٠١٠.

٢٣- وإذا كان الاتحاد الأوروبي يعترف بأن الدعم الإداري الذي تقدمه الأمانة فعَّال في تنفيذ الاتفاقية، فإنه يؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء وحدة لدعم التنفيذ خاصة بالاتفاقية من شأنها تأمين الاستمرارية والاستقرار والحفاظ على الذاكرة المؤسسية. ويأمل الاتحاد أن تدعم أطراف أخرى هذه المبادرة.

٢٤- ورحب الاتحاد الأوروبي بالتزام الأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس بتنفيذ الصك بفعالية وإيجاد إطار شامل لتبادل المعلومات والتعاون على دعم هذه العملية، ورحب أيضا باعتماد خطة عمل بشأن مساعدة الضحايا في الآونة الأخيرة؛ وتهدف هذه الخطة إلى حل المشاكل الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب. وأشاد الاتحاد بإنشاء الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل فريق خبراء مفتوح العضوية غير رسمي سهَّل تبادل المعلومات عن التنفيذ على الصعيد الوطني وعن قضية الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٢٥- ويود الاتحاد الأوروبي التشديد على أهمية أوجه التآزر بين الصكوك القانونية الدولية مثل اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الخامس الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول بشأن الذخائر العنقودية المحتمل إلحاقه في المستقبل بهذه الاتفاقية، وكذا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وثمة حاجة ماسة في هذا الصدد إلى أن تتفاوض الأطراف في الاتفاقية على صك ملزم قانونا للحد من أثر الذخائر العنقودية في البشر. إنها مهمة معقدة نظرا إلى اختلاف الأطراف في وجهات النظر. لذا، لا بد لفريق الخبراء الحكوميين من أن يستأنف عمله بسرعة شديدة بغية التوصل إلى اتفاق معقول من الناحية الإنسانية وذي مغزى من حيث نطاق محظوراته ومنسجم مع اتفاقية الذخائر العنقودية. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد هذا الصك وفتح باب توقيعه وتزايد عدد المصدقين عليه في الآونة الأخيرة.

٢٦- **السيد الزعبي** (الإمارات العربية المتحدة) قال إن بلده ملتزم بالمبادئ المكرسة في صكوك الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك القانونية الدولية، سيّما تلك التي تحكم التعايش السلمي. وعلى هذا الأساس، صدق بلده على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها وسَرّه أن يشارك في الاجتماع لأول مرة بصفته طرفا متعاقدا ساميا. ويأمل أن يتمخض الاجتماع عن نتائج إيجابية تفضي إلى السلم والاستقرار والأمن في العالم. وتعهدت الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة بفعالية في عمليات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام وبنائه وأن تبذل قصارى جهدها لضمان احترام الاتفاقية وبروتوكولاتها التي تؤدي دورا أساسيا في التخفيف من معاناة المدنيين والمقاتلين وتفتح آفاقا جديدة لإعادة الإعمار وإعادة السلام في البلدان المتضررة من الحرب. ويجري حاليا إدراج أحكام الاتفاقية في التشريعات المحلية.

٢٧- **السيد ماسيدو سواريس** (البرازيل) قال إن حكومة بلده تعتبر الاتفاقية أحد أهم الصكوك القانونية في مجال تحديد الأسلحة والقانون الإنساني الدولي. وعلى العكس من معاهدات أخرى ذات صلة، أبرمت هذه الاتفاقية برعاية الأمم المتحدة. وتمثل هذه الاتفاقية، وبالإضافة إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ الملحقان بها مجموعة قوانين أساسية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والمقاتلين في ظل ظروف معينة. وتسعى الاتفاقية إلى تحقيق هذا الهدف بحظر استعمال بعض الأسلحة التقليدية أو تقييده. وأشار السيد سواريس في هذا المقام إلى الطبيعة الدينامية للاتفاقية وقدرتها على مواجهة التحدي الإنساني الذي يطرحه التقدم في تكنولوجيا الأسلحة. وتؤكد الاتفاقية مجددا المبدأ المقبول عالميا ومفاده أنه يجب التمييز دوما بين المدنيين والمقاتلين من أجل الحفاظ على أرواح المدنيين ما أمكن. ومن أركان الصك محاولة التوفيق بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات العسكرية؛ أي التنفيذ العملي لقاعدة التناسب.

٢٨- ثم إن فعالية صكوك القانون الإنساني الدولي، ومنها الاتفاقية، تتوقف كثيرا على انتشارها بين الجيش والمدنيين على السواء. ويتطلب التفاوض عليها الحد من السيادة الوطنية لأسباب إنسانية في حالات حاسمة مثل النزاعات المسلحة عندما تكون المصالح الوطنية الرئيسية معرضة للخطر، بل وجود الدولة نفسه أحيانا. وتتوقف مشروعية تلك الصكوك وسلطتها على تقبلها على الصعيد العالمي وتبَنّي جميع الأطراف في المفاوضات لها. وعلى هذا، يجب أن تراعي النصوص محل التفاوض التنوع الشديد في الأوضاع والبلدان من أجل إيجاد توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن.

٢٩- وأضاف السيد سواريس أن حكومة بلده تولي أهمية بالغة لانضمام جميع الدول للاتفاقية وبروتوكولاتها ولقيام جميع الأطراف بتنفيذها. وقد وقعت البرازيل البروتوكولات الأول والثاني والثالث والرابع والبروتوكول الثاني المعدل، وهي في طريقها إلى الحصول على إقرار برلماني للبروتوكول الخامس والمادة ١ المعدلة من الاتفاقية.

٣٠- واسترسل قائلا إن البرازيل تؤدي دورا فعالا في الترويج للقانون الإنساني الدولي على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وقد أنشأت لهذا الغرض لجنة وطنية خاصة. وتقدم اللجنة دعمها، في جملة أمور، للمبادرات الهادفة إلى توعية القوات المسلحة والمدارس والسكان ككل بالقانون الإنساني الدولي. وينبغي للأطراف في الاتفاقية أن تعتمد تدابير جماعية لتعزيز نشر القانون الإنساني الدولي بين المدنيين. ويسرّ حكومة بلده أن تضع رهن التصرف المعلومات المتصلة بالموضوع والدروس المستفادة من خبرتها الوطنية في هذا المضمار. وهي تؤيد إنشاء وحدة لدعم التنفيذ.

٣١- وينبغي أن تُبذل الجهود الدولية الرامية إلى تنظيم استعمال بعض الأسلحة التقليدية أو تقييده أو حظره في الإطار العام للاتفاقية بغية إشراك الأطراف المتعاقدة السامية التي تمتلك ترسانات هائلة أو هي من كبار المنتجين لتلك الأسلحة؛ وضمان عالمية الصكوك المترتبة على ذلك وفعاليتها، وتحقيق أثر حقيقي على المستوى الإنساني. ويصدُق ذلك بالخصوص على المفاوضات على الذخائر العنقودية. وأُجلت المفاوضات لأن عددا كبيرا من الأطراف في الاتفاقية اعتقدوا أن البروتوكول الخامس يكفي لتبديد الشواغل الإنسانية الناجمة عن استعمال الذخائر العنقودية. وتبين أن الأمر ليس كذلك، وثمة توافق في الآراء الآن على أهمية وجود قواعد محددة تنظم استعمال هذه الأسلحة. ومم ثم فهو يؤيد تمديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين بحيث يُستكمل ما بدأ من عمل بشأن الذخائر العنقودية. وعلى الأطراف في الاتفاقية أن تقدم الدعم اللازم للفريق. وهو مقتنع بإمكان النجاح في تحقيق نتائج في هذا الصدد.

٣٢- **السيد وانغ كون** (الصين) قال إن الاتفاقية ارتقت مكانةً وزادت حيويةً وإن وعي الناس بقضايا تحديد الأسلحة تعزز بسبب الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية. وتقدم تنفيذ البروتوكول الثاني المعدل باطراد؛ وتزايد عدد الأطراف في البروتوكول الخامس؛ وأثمر عمل فريق الخبراء الحكوميين في مجال الذخائر العنقودية نتائج طيبة. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يرسخ سلطة الاتفاقية عبر التوفيق بين الاحتياجات العسكرية والشواغل الإنسانية، على أساس التفاهم والثقة المتبادلة والمشاركة الواسعة والتشاور على قدم المساواة.

٣٣- وتولي الصين أهمية بالغة للقضايا الإنسانية، وهي تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها وتشارك بفعالية في التبادل والتعاون الدوليين. ففي عام ٢٠٠٩، قدمت الصين المساعدة في مجال إزالة الألغام لكل من أفغانستان والعراق ومصر، وقررت مساعدة سري لانكا فيما تبذله من جهود إعادة البناء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وستستمر الصين في أداء دور فعال في الترويج لأهداف الاتفاقية بمعية أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.

٣٤- وأشاد السيد كون بعمل فريق الخبراء الحكوميين وجهود رئيسه الدؤوبة للمضي بالمفاوضات على الذخائر العنقودية قدماً. وأضاف قائلاً إن مشروع البروتوكول، بصيغته

الحالية، يستطيع التوفيق بين الاحتياجات العسكرية والشواغل الإنسانية وتبديد شواغل جميع الأطراف ووضع أسس متينة لمفاوضات قادمة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتصدى لقضية الذخائر العنقودية، بناء على النتائج الرائعة التي تحققت، وذلك بانتهاج نهج واقعي يقوم على التعاون.

٣٥- وأعرب عن تأييده آلية الامتثال القابلة للتطبيق على الاتفاقية وخطة العمل لتعزيز عالمية الاتفاقية اللتين اعتمدتا في المؤتمر الاستعراضي الثالث وعن تأييده لإنشاء وحدة لدعم التنفيذ.

٣٦- **السيد أكرم** (باكستان) قال إن فريق الخبراء الحكوميين أحرز تقدما في قضية الذخائر العنقودية. وشاركت باكستان مشاركة بناءة في المناقشات وستواصل القيام بذلك. وما تزال بعض المسائل معلقة ولا بد من تحقيق المزيد في مجال التقريب بين الآراء. وينبغي أن يكون الهدف إيجاد سبل ووسائل للحد من الآثار العشوائية للذخائر العنقودية. وإذا كانت هذه الذخائر أسلحة مشروعة ذات هدف موسع ومعترف بفائدتها العسكرية، فإن باكستان لم تستعملها قط في أي نزاع حتى الساعة وهي تعارض استعمالها ضد المدنيين.

٣٧- ويمكن معالجة الشواغل الإنسانية المتعلقة باستعمال الذخائر العنقودية معالجة شاملة في إطار الاتفاقية الذي يجمع كل المنتجين والمستعملين الرئيسيين، إضافة إلى ممثلي الأوساط العاملة في المجال الإنساني والمجتمع المدني ككل الذين يتمتعون بالخبرة. وعلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية أن تواصل المشاركة في العملية بجدية وصدق لأن من شأن التوصل إلى نتائج إيجابية أن يكون له تأثير بعيد المدى ويرسّخ نظام القانون الإنساني الدولي.

٣٨- ومن المهم زيادة فعالية الاتفاقية وبروتوكولاتها مِن طريق انضمام جميع الأطراف إليها وامتثالها الدقيق لها. وإذ أشار السيد أكرم إلى أن باكستان صدقت مؤخرا على البروتوكول الخامس، دعا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها أن تفعل بغية بناء عالم أكثر أمنا للجميع.

٣٩- ويجب أن تكون آلية الامتثال (القابلة للتطبيق على الاتفاقية) عملية تماما. وينبغي لتقرير الامتثال الشامل أن يخفف من عبء تقديم التقارير عن الأطراف إلى أدنى حد، وكذا تيسير انضمام المزيد من هذه الأطراف. وقدمت باكستان تقرير الامتثال الوطني وعينت مسؤولا عسكريا في فريق الخبراء الذي أنشئ في إطار آلية الامتثال. وفيما يتعلق بالتحضيرات للمؤتمر الاستعراضي الرابع، قال إن وفد بلده يؤيد المقترح الخاص بتخويل فريق الخبراء الحكوميين مناقشة القضايا المزمع معالجتها في ذلك المنتدى في عام ٢٠١٠. وفي الختام، قال إنه يعتقد أن أحكام الاتفاقية، علاوة على القانون الإنساني الدولي الراهن، يعالجان معالجة مناسبة المشاكل المرتبطة بالاستعمال غير المسؤول للألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي هي أسلحة دفاع مشروعة. والحل لا يكمن في إمكانية كشف الألغام أو طابعها المؤقت وإنما في التنفيذ الدقيق للالتزامات والاستعمال المسؤول لهذه الأسلحة.

٤٠- **السيد أوزومسو** (تركيا) قال إن الاتفاقية عنصر لا غنى عنه من عناصر القانون الدولي في مجال الأسلحة التقليدية ذات الآثار العشوائية، ومن ثم فإن عالميتها هدف رئيسي. وقد اغتنمت تركيا كل الفرص لتشجيع الدول التي ليست أطرافا على الانضمام. ورحبت بالتقدم المحرز في هذا المقام بموجب برنامج رعاية الاتفاقية.

٤١- وأضاف قائلاً إن آليةُ الامتثال التي أنشئت عملاً بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر الاستعراضي الثالث قد أثبتت جدواها بالفعل. وتمثل تقارير الامتثال السنوية التي تمخضت عن ذلك أدوات قيمة لتحقيق أمور منها التشجيع على التفاهم وبناء الثقة. غير أنه يمكن تحسين تنفيذ القرار، وشجع السيد أوزومسو جميع الأطراف على تقديم تقارير الامتثال بانتظام، كما تفعل تركيا.

٤٢- وقال إن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء وحدة لدعم التنفيذ. فقيمتها المضافة ستكون كبيرة وإن كانت الوحدة المقترحة متواضعة.

٤٣- وشاركت تركيا مشاركة فعالة وبناءة في عمل فريق الخبراء الحكوميين في مجال الذخائر العنقودية. ومضى يقول إن المشاوراتُ بشأن هذه المسألة على مدى السنتين الماضيتين وما تمخض عنها من مقترحات، ومنها مشروع المقترح الذي قدمه رئيس الفريق وفرت أساساً سليماً للعمل المقبل. وتتحمل الأطراف في الاتفاقية المسؤولية وتمتلك الخبرة اللازمة لمواجهة التحديات التي تطرحها الذخائر العنقودية ضمن إطار واسع يضم منتجي تلك الأسلحة وممتلكيها الرئيسيين. ويُحتمل أن يغطي صك عن الذخائر العنقودية ملزم قانونا أكثر من ٨٥ في المائة من المخزونات الحالية التي ظلت خارج نطاق اتفاقية الذخائر العنقودية. وينبغي تجديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين ومواصلة الأطراف المفاوضات مسلَّحةً بالإرادة السياسية ومتحلّيةً بالمرونة.

٤٤- **السيد راو** (الهند) قال إن الهند اقترحت في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٧ إجراء حوار واسع النطاق للنظر في وضع صيغة جديدة ومعززة للاتفاقية من شأنها أن تدعم تطبيق القانون الدولي الذي ينظم النزاعات المسلحة ويحمي الضحايا. وتولي الهند أهمية بالغة لخطة العمل لترويج عالمية الاتفاقية ولبرنامج رعاية الاتفاقية.

٤٥- وتشاطر الهند المجتمع الدولي قلقه إزاء ما يحدثه الاستعمال غير المسؤول للذخائر العنقودية من أثر في البشر. بيد أن استعمال هذه الأسلحة قانوني ومشروع إذا ما أخِذ في الحسبان القانونُ الإنساني الدولي القائم. لذا، فإن الهند تدعم المفاوضات على صك يوفق بين الشواغل العسكرية والإنسانية ضمن إطار الاتفاقية وطبقا لولاية فريق الخبراء الحكوميين؛ ومن الواضح أن حظر الذخائر العنقودية حظرا شاملا وعالميا ليس في مقدور المجتمع الدولي سواء ضمن إطار الاتفاقية أو خارجها.

٤٦- وأضاف السيد راو أن مشروع البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية الذي قدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين بصفته الشخصية يتطلب المزيد من النقاش. فإن كان ثمة رغبة في مواصلة النقاش في عام ٢٠١٠ بشأن مشروع البروتوكول على أساس الولاية الحالية، فإن الهند لن تقف في طريقها. بيد أنه ينبغي تخصيص وقت كاف للنظر العميق والشامل في جميع القضايا المتصلة بالموضوع إذا كانت الأطراف تريد تجاوز الاختلافات الهائلة المتبقية.

٤٧- وأيد المقترح الداعي إلى تعزيز دعم الأمانة للاتفاقية وبروتوكولاتها. وبالرغم من أن ليس لديه أي اعتراض على إنشاء وحدة لدعم التنفيذ، فإن فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح يستحق أيضا المزيد من الدعم والمساعدة من ميزانية الأمم المتحدة العادية.

٤٨- **السيد لعسل** (المغرب) قال إن المغرب عازم على الاستمرار في النهوض بتطوير القانون الإنساني وإنه يولي أهمية بالغة لحماية المدنيين. ومن الضروري التمييز بين الجوانب الإنسانية والسياسية للخلافات والنزاعات وحل تلك الخلافات بسرعة وبصورة حاسمة.

٤٩- وأعطى موقعو الاتفاقية منذ البداية الأولوية لعالميتها بهدف حماية المدنيين من الآثار الضارة لبعض الأسلحة التقليدية. لذا، فإنه من المؤسف أن ٨٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة لم تنضم إلى الاتفاقية بعد، وأقل من هذا العدد لم ينضم إلى بروتوكولاتها الملحقة بها. وتتوقف فعالية صك قانوني مثل الاتفاقية على عالمية تطبيقها. وإذا كان ينبغي الترحيب بمختلف الأنشطة المضطلع بها لتشجيع انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، فإنه يجب تكثيف الجهود لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى ترويج عالمية الاتفاقية.

٥٠- وعقدت حلقة دراسية في الرباط في ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ للترويج للأهداف الإنسانية للاتفاقية وبروتوكولاتها قصد زيادة عدد المنضمين إليها من دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. وقدم عدد من الخبراء من هيئات متخصصة معلومات عن آليات الاتفاقية المتنوعة ووسائل تنفيذها وألقوا الضوء على مزايا الانضمام، سيما في مجال المساعدة التقنية على إزالة الألغام.

٥١- وأضاف السيد لعسل قائلا إن حكومة بلده نظمت، بالتعاون مع وزارة الخارجية بالولايات المتحدة، حلقة دراسية مخصصة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط والساحل عن مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية في شمال أفريقيا انطلاقا من مناطق النزاع والعلاقة بأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير القانونية. وفي أثناء الحلقة، وضعت خطط عمل لمنع تلك الجماعات من الحصول على أسلحة تقليدية وللتوعية بالتهديد الخطير الذي تمثله.

٥٢- وشارك وفد بلده بفعالية في مفاوضات فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع صك ملزم للتصدي لأثر الذخائر العنقودية في البشر، وأعرب عن أسفه لأن الفريق لم يتوصل بعد

إلى حل متوازن. ومع ذلك فهو يؤيد تمديد ولاية الفريق ويأمل أن يركز الفريق على الشواغل الإنسانية.

٥٣- وتزايد عبء عمل الأمانة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وبروتوكولاتها. ومن المهم الحفاظ على الذاكرة المؤسسية لعمل الأطراف وذلك بإنشاء وحدة لدعم التنفيذ. وأوصى وفد بلده بأن يُعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المقدم في هذا الصدد.

٥٤- **السيدة ميلار** (أستراليا) قالت إن الاتفاقية يجب أن تقود التطورات في القانون الإنساني الدولي وإنه إذا كانت ترحب بكون المزيد من الدول انضم إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها منذ اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٨، فإن المجال ما يزال مفتوحا لبذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية. وقد اغتنمت أستراليا الفرص للترويج لعالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها، ولاسيما في آسيا والمحيط الهادئ، في جملة مناطق، باعتبارها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ، وذلك في إطار أنشطتها التثقيفية بشأن تحديد الأسلحة وقضايا نزع السلاح. وتظل أستراليا أحد أهم المساهمين في برنامج الرعاية في إطار الاتفاقية، وهو أداة قيمة لترويج أهداف الاتفاقية والعمل على انضمام المزيد من الدول إليها والمساعدة على تنفيذها بفعالية.

٥٥- وكان توقيع اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إنجازاً عظيما، وتشعر أستراليا بالغبطة لأنها كانت إحدى أولى الدول الموقعة. وينبغي توجيه الانتباه الآن إلى التشجيع على دخول الصك حيز النفاذ بسرعة وانضمام جميع الدول إليه وتنفيذه التام. وأضافت السيدة ميلار أن حكومة بلدها تعمل جاهدة على التصديق على الاتفاقية. بيد أن بعض الدول، ومنها دول منتجة رئيسية، لم يتسنّ لها بعد توقيع اتفاقية الذخائر العنقودية أو التصديق عليها. لذا، يمكن للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي اتفاقية انضم إليها عدد كبير من الأعضاء وتحتوي معلومات تقنية غاية في الدقة، أن تؤدي دورا مفيدا في تقييد استعمال بعض أنواع الذخائر العنقودية وحظره.

٥٦- وللمضي قدماً في تطوير القانون الإنساني الدولي، بدلا من إعاقته، يجب أن ينص بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يبرم في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في حده الأدنى، على حالات حظر ذات مغزى يكون لها بعض التأثير المباشر؛ وفترات انتقالية أقصر ما يمكن؛ والتزامات بتدمير المخزونات؛ وفرض حظر على عمليات نقل الأسلحة؛ ووضع تعريفات تتسق مع اتفاقية الذخائر العنقودية. واسترسلت السيدة ميلار قائلة إن وفد بلدها يود العمل مع وفود أخرى من أجل التوصل إلى هذه النتيجة إن مُددت ولاية فريق الخبراء الحكوميين بشأن الذخائر العنقودية.

٥٧- والمجال الذي لا تشمله الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هو الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وقد تبيّن، بصورة قاطعة، من العمل الذي اضطلع به قبل المؤتمر الاستعراضي

الثالث وأثناءه أن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي لا يمكن كشفها أو ذات الطابع الدائم تنطوي على خطر من الناحية الإنسانية، وهو خطر يمكن التصدي له بفعالية عبر إبرام بروتوكول ينظم استعمالها. ودعمت أستراليا الإعلان بشأن الألغام المضادة للمركبات الذي أصدرته ٢٣ دولة في ختام المؤتمر الاستعراضي الثالث، وشجعت دولا أخرى على أن تحذو حذوها في هذا الصدد.

٥٨- وأضافت السيدة ميلار أن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ وسيلة أخرى لتعزيز الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. فإذا كانت أمانة الاتفاقية قد قدمت دعما جيدا، فإن قدرتها قد بلغت حدودها القصوى. ومن شأن الوحدة أن تكون آلية مفيدة تسمح بتعزيز الدعم الإداري والاستراتيجي ودعم الاجتماعات وترويج العالمية وتحسين التنفيذ الفعال للاتفاقية وبروتوكولاتها. وقالت السيدة ميلار إنها سترحب بفرصة مناقشة مشروع القرار المتعلق بالموضوع مع أطراف أخرى، ومن ذلك الحجم المقترح للوحدة وتركيبتها وميزانيتها.

٥٩- **السيد لوشينين** (الاتحاد الروسي) قال إن حكومة بلده تعترف بالدور المهم جدا الذي تؤديه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في مجال نزع السلاح والقانون الإنساني وإنها تريد أن تخطو خطوات عملية لتعزيز الصك من خلال إكسابه الطابع العالمي وتنفيذه التام. غير أن مصداقية الاتفاقية يجب ألا تصبح رهينة وضع اتفاقات جديدة في آجال ضيقة. فقد أثبتت التجربة أن وضع بروتوكولات جديدة يحتاج إلى فترة تجريبية. والمهمة الأشد إلحاحا هي استغلال كامل الإمكانات التي تنطوي عليها الاتفاقية وبروتوكولاتها، الأمر الذي لا شك سيساعد على تبديد الشواغل الإنسانية.

٦٠- ورحب بخطة العمل الرامية إلى ترويج عالمية الاتفاقية وأعرب عن تأييده مشروع القرار بشأن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ. بيد أن من الأساسي اجتناب البيروقراطية المفرطة وعدم تجاوز مستويات الإنفاق في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

٦١- وأضاف السيد لوشينين أن موقف وفد بلده ظل على ما هو عليه إزاء الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. فهذه الألغام لا تمثل تهديدا إنسانيا ملحا. فمنذ المؤتمر الاستعراضي الثالث، لم يقم أي دليل جديد على أن الألغام المضادة للمركبات تمثل خطرا أثناء النزاعات أو بعدها أكبر من الأجهزة المتفجرة المرتجلة على سبيل المثال. ونظرا إلى تباين آراء الأطراف، فلا يبدو مناسبا استئناف العمل بخصوص هذه المسألة.

٦٢- وينبغي الإشادة بفريق الخبراء الحكوميين على قام به من عمل في مجال الذخائر العنقودية التي تمثل تهديدا خطيرا عندما تستعمل على نحو ينتهك القانون الإنساني الدولي ومواصفات استخدامها، في حين أن استعمالها المناسب والارتقاء بها تقنيا جدير بأن يساعد على التقليل من المخاطر الإنسانية المقترنة بها.

٦٣- وقال السيد لوشينين إن حكومة بلده نظرت إلى المفاوضات المجراة بشأن موضوع الذخائر العنقودية نظرة جادة، وهو الأمر الذي تشهد عليه تشكيلة وفدها. فهي ترى أن الوثائق التي وضعها الفريق أساس جيد للعمل القادم. لكن لديها تحفظات على بعض أحكامها. وقد أحرز الفريق تقدما ملحوظا في القضايا المتعلقة بالتحسينات التقنية اللازمة وظروف تخزين الأسلحة العنقودية وتدميرها ونقلها. بيد أن قبول التحسينات المقترحة ستكون له نتائج مهمة تقنية وتنظيمية ومالية بالنسبة للعديد من الدول، ومنها الاتحاد الروسي الذي يملك مخزونات كبيرة من الذخائر العنقودية في جميع أراضيه. ومن شأن معالجة مشكلة الذخائر العنقودية العتيقة أن يؤدي بصورة خاصة إلى نفقات كبيرة.

٦٤- وللأسف، ما تزال الآراء متباينة داخل الفريق بشأن قضايا أساسية، وهو وضع تعقّده محاولات إدراج معايير اتُّفق عليها في منابر أخرى في الاتفاقية، الأمر الذي منع الفريق من التوصل إلى حلول وسط. ويجب وضع هذه الصعوبات في الحسبان لدى التخطيط لمفاوضات مقبلة. وقال السيد لوشينين إن حجم العمل المطلوب كبير وإن وفد بلده مستعد للمساهمة فيه بفعالية وبصورة بناءة.

٦٥- **السيد خفوستوف** (بيلاروس) قال إن الاجتماع الذي عقد في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يشكل محفلاً فريداً في نوعه. فقد جمع أهم حائزي تلك الأسلحة ومنتجيها. لذا، ينبغي معالجة الشواغل الإنسانية المتعلقة باستعمال الذخائر العنقودية ضمن إطار الاتفاقية. وقد أحرز فريق الخبراء الحكوميين تقدما في هذا المضمار في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

٦٦- وقد امتثلت بيلاروس لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير للفترة الحالية ودعت الأطراف الأخرى إلى أن تقتدي بها في هذا الصدد. وأضاف السيد خفوستوف أن تقديم التقارير في الوقت المناسب هو أحد أهم التزامات الأطراف لأنه - على الأقل - يشير إلى أن الاتفاقية تنفذ بفعالية على الصعيد الوطني. وقال في هذا المقام إن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء وحدة لدعم التنفيذ.

٦٧- هذا، وتُبذل جهود لتحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والقانون الإنساني الدولي. فقد أقرت وزارة الدفاع في عام ٢٠٠٩ تعليمات منقحة تتعلق بتطبيق القانون الإنساني الدولي داخل القوات المسلحة البيلاروسية. وشملت التعليمات مجموعة من القضايا، منها أساليب الحرب المحظورة والتزامات قادة الجيش بمراعاة القانون الإنساني الدولي ومعاملة ضحايا النزاعات المسلحة. ونظمت في بيلاروس أنشطة متنوعة تربوية وتوعوية في ميدان القانون الإنساني الدولي للعسكريين والمدنيين، وشملت دروسا في المؤسسات التعليمية عن الاتفاقية وبروتوكولاتها وعن موضوع الذخائر العنقودية، ومؤتمرا دوليا للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة احتفاءً بالذكرى الستين لاتفاقيات جنيف.

٦٨- **السيد روسوشا** (سلوفاكيا) قال إنه يود التركيز على قضية واحدة مهمة للغاية، هي: تقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها. وعلى الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية التزام سياسي بأن تقدم تقاريرها السنوية عن تنفيذ الصك ككل بموجب آلية الامتثال التي وضعها المؤتمر الاستعراضي الثالث؛ وعليها أيضا التزامات قانونية في مجال تقديم التقارير بمقتضى البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس. إن تقديم التقارير الوطنية أمر ضروري في تنفيذ الاتفاقية. إنه يشجع على ثقافة الامتثال ويذكي الوعي بالتزامات الأطراف على مستويات وطنية متنوعة ويضع إطارا أساسيا للتعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، من شأن الامتثال أن يقدم نموذجا جيدا بين الأطراف ويمثل سابقة يمكن الوثوق بها في مجال تنفيذ المعاهدات. غير أن متوسط عدد الأطراف التي تقدم تقاريرها السنوية يتراوح بين ٣٠ و٧٠ في المائة فقط. والحال أنه ينبغي النظر إلى تقديم التقارير الوطنية ليس على أنه التزام أو عبء على الإدارات الوطنية وإنما على أنه أداة مفيدة جدا يمكن للأطراف أن تجني منها كثيرا من الثمار.

٦٩- وأحد الأسباب المحتملة لعدم امتثال الأطراف هو عدم معرفتها بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير وبالموارد المتاحة لمساعدتها على إعدادها. وتتكون تلك الموارد من قواعد بيانات جميع التقارير الوطنية المقدمة والأدلة الخاصة بتقديم التقارير الوطنية. فأما قواعد البيانات فتسمح للدول بأن تعد دراسات تقارن بين النهج التي تعتمدها الأطراف الأخرى في تقاريرها. وأما الأدلة، وتتخذ شكل توصيات، فبمثابة أدوات ملموسة لمساعدة الأطراف على إعداد تقاريرها الوطنية وتقديمها. والدليل المتعلق بالبروتوكول الثاني المعدل كان متاحا فترة من الزمن، في حين أن الدليل المتعلق بالبروتوكول الخامس أقر يومين قبل الأوان في المؤتمر الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس. ويمكن الاطلاع على قواعد البيانات والدليلين على الموقع الشبكي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة (www.unog.ch/DISARMAMENT/CCW).

٧٠- وينبغي للأطراف المتعاقدة السامية التي لم تقدم تقاريرها الوطنية أن تفعل دون إبطاء. المهم هو عزمها على الامتثال لالتزاماتها في مجال تقديم التقارير. وينبغي ألا تحجم عن تقديم تقاريرها بسبب الشواغل المتعلقة بنوعية البيانات الأولية أو المحدَّثة؛ فهذه النوعية يمكن تحسينها تدريجيا. وأعرب عن أمله في أن توجه الرسالة إلى جميع السلطات المختصة في الدول الأطراف من أجل التوصل إلى طريقة لتقديم التقارير أفضل وتقارير ذات نوعية أحسن وإكساب الاتفاقية وبروتوكولاتها طابعا عالميا.

٧١- **السيدة غوميز أوليفر** (المكسيك) قالت إن حكومة بلدها أنشأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات معنية بالقانون الإنساني الدولي، وهي تهدف إلى ضمان الامتثال للصكوك الدولية، بما فيها الاتفاقية.

٧٢- وأعربت عن أسفها لأنه بعد مرور سنتين على المفاوضات ما يزال من المستحيل وضع صك ملزم قانونا ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة للتعاطي مع مسألة أثر الذخائر العنقودية في البشر. وما على الاجتماع سوى أن يمدد ولاية فريق الخبراء الحكوميين إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى نتيجة؛ عندئذ، من المرجح أن يكفي تجديد الولاية لمرة واحدة. وستعمل المكسيك على ضمان أن تنسجم النتيجة مع روح الاتفاقية وألا تقوض بأي حال من الأحوال القانون الإنساني الدولي. وفي ضوء الأزمة المالية العالمية وآثارها في عدد كبير من الدول، يجب مراعاة تكلفة مواصلة الفريق عمله.

٧٣- وإذا كانت الحكومة تعترف بأهمية إنشاء وحدة لدعم التنفيذ لمساعدة الدول على الامتثال بدقة للاتفاقية والترويج لمعالجتها، فإن الشك يخامرها بعض الشيء بشأن ما إذا كان الوقت مناسبا. فبالإضافة إلى الاعتبارات المالية، ينبغي أن يستند قرار إنشاء وحدة من هذا القبيل إلى تقييم متين لاحتياجات الأطراف في مجال التنفيذ. وعليه، من الأفضل اتخاذ القرار في هذا الصدد في المؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٧٤- ومن المطلوب بذل المزيد من الجهود لضمان الامتثال التام للقانون الإنساني، بما في ذلك حظر أنواع معينة من الأسلحة مفرطة الضرر وتنظيمها. وسيكون من قبيل عدم الإحساس بالمسؤولية استثمار المزيد من الوقت في مفاوضات لا تثمر نتائج. ورحبت بتزايد عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الذخائر العنقودية وأعربت عن أملها في أن يدخل الصك حيز النفاذ في عام ٢٠١٠.

٧٥- **السيد بانياي** (النمسا) قال إن إحدى سبل الترويج للاتفاقية هي تحسين التنفيذ والامتثال؛ ومن شأن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ أن يساعد في هذا المقام. وقد أحرز تقدم في المفاوضات بشأن الذخائر العنقودية، ذلك أن الآثار المريعة لهذه الأسلحة أضحى معروفا في حين أنها كانت محل اعتراض في السابق. بيد أن الهدف من الحد من أثر تلك الذخائر في البشر في إطار الاتفاقية ما يزال بعيد المنال.

٧٦- والعامل الوحيد القادر على تجنيب المدنيين المعاناة هو الحظر الشامل للذخائر العنقودية؛ ويتعين حظر هذه الأسلحة وليس تنظيمها، فضلا عن تبريرها. ويجب أن ينتج عن اعتماد أي بروتوكول يلحق بالاتفاقية تحسن كبير في القانون الإنساني، والصك نفسه يجب أن يكون متوافقا مع اتفاقية الذخائر العنقودية خاصة. والمشاريع التي وزعت في هذا المضمار لا تستجيب لهذه التوقعات. فأي بروتوكول ملزم قانونا يجب أن يؤثر تأثيرا حقيقيا على أرض الواقع ويمنع الذخائر العنقودية من أن تحدث أضرارا مستقبلا، وذلك عبر وسائل منها تحديد آجال واضحة لتدميرها وإزالتها إضافة إلى حظر فوري وشامل لنقلها. وقال السيد بانياي إن حكومة بلده تظل مرنة بشأن إمكانية مواصلة المفاوضات وتأمل أن ينتج عن أي تمديد تحسين مشاريع النصوص. فالمرونة والإرادة السياسية شرطان أساسيان لازمان.

٧٧- وفي الختام، هنأ نيكاراغوا على تصديقها على اتفاقية الذخائر العنقودية وحث جميع الدول على أن تحذو حذوها بحيث تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب فرصة.

٧٨- **السيد رييس رودريغز** (كوبا) قال إن كوبا، باعتبارها طرفا في الاتفاقية ومراقبا في الاجتماعات المتعلقة بالبروتوكول الخامس والبروتوكول الثاني المعدل، أثبتت الأولوية التي توليها لتطوير القانون الإنساني بواسطة صكوك الاتفاقية. وما يزال يتعين فعل الكثير كي يُضمن السلام والأمن الدوليان فعلاً من خلال التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه يُنفق كم متزايد من الموارد على وسائل إدارة الحرب في الوقت الذي تُستثمر فيه موارد أقل في الحياة والتنمية. ويتعاظم الإنفاق العسكري في الوقت الذي يعاني فيه ملايين الناس من آثار أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير. فقد بلغ هذا الإنفاق نحو ١,٥ ترليون دولار في عام ٢٠٠٨ أو ١٥ مرة ما أنفق على المساعدة الإنمائية الدولية، علما بأن نصيب بلد واحد في هذا المبلغ بلغت النصف. وزادت مبيعات أكبر ١٠٠ صانع للأسلحة بنسبة ٧٠ في المائة. وفي الوقت ذاته، حتى الأهداف المتواضعة من الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق، لأن أكثر من ١٠٠ بلد من بلدان الجنوب لن تتلقى الـ ١٥٠ مليار دولار المطلوبة. ويكفي نسبة ١٠ في المائة من النفقات العسكرية حاليا لتحقيق الأهداف.

٧٩- واسترعت بلدان حركة عدم الانحياز الانتباه في العديد من المناسبات إلى عدم التوازن بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مجال إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها. ودعت البلدان الصناعية إلى أن تقلص بكثير إنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها. فكثيرا ما يتعين على البلدان النامية تخصيص موارد هائلة للدفاع المشروع عن نفسها، الأمر الذي يفاقم صعوباتها الاقتصادية. ولاحظت كوبا مؤخرا تجدد اهتمام الولايات المتحدة بتعزيز حضورها العسكري في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك إعادة الأسطول الرابع إلى المنطقة، وهذا الاهتمام يتسم بالعدوانية وهو تهديد مباشر ولا مبرر له يجبر شعوب الأمريكتين على الاستعداد للدفاع عن نفسها. وللمساهمة في السلام والأمن الدوليين حقيقةً، ينبغي للقوى الأجنبية أن تغلق قواعدها العسكرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بما فيها قاعدة خليج غوانتانامو البحرية، التي توجد على الأراضي الكوبية والمحتلة بصورة غير قانونية ضد إرادة الشعب الكوبي.

٨٠- وهناك تباين واضح في الأولوية المعطاة في المحافل الدولية لمختلف فئات الأسلحة التقليدية، علما بأن التركيز ينصب، في جملة ما ينصب، على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على حساب أمور منها، على سبيل المثال، الأسلحة التقليدية المتطورة التي هي أكثر قدرة على التدمير. وتشارك كوبا غيرها من البلدان القلق المشروع إزاء الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام غير الألغام المضادة للأفراد. بيد أن أي إجراء يرمي إلى تبديد هذا القلق يجب أن يراعي الحق المشروع للدول، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن نفسها ضد العدوان. إن كوبا تعرضت خمسة عقود من الزمن لعداء مستمر من قبل قوة

عسكرية عظمى، ومن ثم فلا يمكنها التخلي عن استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، لكنها ستواصل دعمها الجهود الهادفة إلى إلغاء الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام المضادة للأفراد في الوقت الذي توفق فيه بين الاعتبارات الإنسانية والأمن القومي.

٨١- وتتسبب الذخائر العنقودية في عدد كبير من الإصابات بين المدنيين، خاصة الأطفال. ومن غير المرجح ألبتة أن تحل التطورات التكنولوجية المشكلات الإنسانية التي تطرحها تلك الأسلحة التي ينبغي حظرها كلّيّا. لقد اضطلع فريق الخبراء الحكوميين بعمل قيِّم وينبغي أن يواصل جهوده للتوصل إلى صك ينظم استعمال الذخائر العنقودية ويقيده في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

٨٢- **السيد لي سونغ – جو** (جمهورية كوريا) قال إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أثبتت قيمتها باعتبارها صكا ديناميا قادرا على مواجهة التحديات الجديدة من خلال اعتماد بروتوكولات جديدة. وأضاف أن حكومة بلده نفذت بإخلاص مبادئ الاتفاقية وأحكامها وواصلت نشر الوعي بها وببروتوكولاتها بين القوات المسلحة، وذلك – مثلا – من خلال عقد دورات تعليمية وتدريبية منتظمة وإصدار تعليمات بشأن إدارة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٨٣- ومع أن الآراء لم تتوافق على نتيجة نهائية، فإن الجولتين من المفاوضات الرسمية والدورة غير الرسمية بشأن قضية الذخائر العنقودية التي عقدت في عام ٢٠٠٩ لم تذهبا بأي حال من الأحوال سُدى. فمشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية الذي قدم في آب/أغسطس يمكن أن يكون أساسا متيناً لاتفاق مقبل على صك جديد، وهو يستحق المزيد من النظر. وإذا قرر الاجتماع مواصلة المفاوضات، فإن جمهورية كوريا ستشارك فيه مشاركة بناءة. وفي غضون ذلك، ستؤدي ما عليها للتقليل من أثر الذخائر العنقودية في البشر بواسطة تطبيق المعايير الدولية المناسبة في سياستها الدفاعية.

٨٤- وأعرب السيد سونغ – جو عن ارتياحه لأن خطة العمل الرامية إلى الترويج لعالمية الاتفاقية وبرنامج الرعاية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث بدءاً يؤتيان أكلهما. ويعد قرار إنشاء آلية للامتثال خطوة مهمة إلى الأمام. وأعرب عن أمله في أن يدعم المؤتمر الاستعراضي الرابع، المقرر عقده في عام ٢٠١١، هذه الجهود.

٨٥- **السيد ناكاياما** (اليابان) قال إن الاتفاقية توفق بين المتطلبات الأمنية وتحديد الأسلحة والشواغل الإنسانية وإن عدد المنضمين إليها كبير، ومن بين هؤلاء أهم منتجي الأسلحة والحائزين عليها. وأضاف أنها توفر هيكلا مرنا قادرا على حل قضايا عدة. ومن الواجب الترويج لعالمية هذا الصك وضمان تنفيذه باستمرار.

٨٦- ومضى يقول إنه إذا كان وفد بلده قد شعر بخيبة الأمل إزاء عدم التوصل إلى اتفاق خلال المفاوضات بشأن الذخائر العنقودية، فإنه يؤيد بشدة مواصلتها إذ إن من المهم وضع صك في الإطار الموثوق به والمتعدد الأطراف والقانوني الذي توفره الاتفاقية.

٨٧- وينبغي إجراء دراسة دقيقة قبل إنشاء وحدة لدعم التنفيذ بسبب الآثار المالية المترتبة على ذلك. ويرحب وفد بلده بتوضيح معقول للأنشطة الملموسة التي ستضطلع بها هذه الوحدة والتكاليف المقدرة المرتبطة بها. وقد عملت اليابان على أن تصبح الاتفاقية عالمية، خاصة عبر تشجيعها الدول العشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ليست بعد أطرافا فيها على الانضمام إليها. وأيدت عقد اجتماع تحضيري في عام ٢٠١٠ للمؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٨٨- **السيد توركوت** (كندا) قال إن شاغل بلده الأساسي هو الذخائر العنقودية. وأعرب عن سرور كندا بمشاركتها الفعالة في عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع وبالوقوف على الجهود التي كُرست لتلك المداولات. وأضاف أن بين يدي الاجتماع الآن نصان، أحدهما مرفق بتقرير رئيس الفريق، وقد صدر في نيسان/أبريل، والآخر عبارة عن صيغة معدلة نوعا ما قدمها الرئيس في آب/أغسطس. لكن جودة المنتج نقصت للأسف نتيجة للبحث عن أدنى قاسم مشترك، وذلك بسبب الممارسة المتمثلة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء والتي اعتمدها الأطراف طوعاً، الأمر الذي يعطي كل دولة حق النقض في واقع الأمر.

٨٩- ولا يقيد أي من النصين عدد الذخائر الصغيرة الموجودة في قنبلة أو قذيفةِ مدفعية واحدة؛ ومن بين أنواع الذخائر العنقودية التي يتجاوز عددها ٢٠٠ نوع، يحتوي بعضها على أكثر من ١ ٥٠٠ ذخيرة صغيرة في كل قنبلة. إن عدم وجود أي حد يقوم على الوزن يترك الباب مفتوحا على استحداث ذخائر صغيرة جدا يتعذر كشفها عمليا وتمثل خطرا كبيرا على المدنيين، لاسيما الأطفال، إذا لم تنفجر عند الاصطدام. ولا يُشترط أي شيء بشأن أنظمة التوجيه أو الاستشعار المدمج أو سوى ذلك، على مستوى الذخيرة الصغيرة، بل الذخيرة العنقودية نفسها. ومع ذلك، فإن هذه الأسلحة قد تحدث آثارا عشوائية عند استعمالها وتسبب "أضرارا جانبية" كبيرة، وهو مصطلح لطيف لوصف المجازر التي يذهب ضحيتها مدنيون، وتلوث المنازل والأراضي. ولا يتضمن النصان أي مطلب بخصوص الآليات الثانوية للوقاية التلقائية لضمان انفجار الذخائر على النحو المتوقع منها، رغم أن نسبة تعطل بعض تلك الأسلحة مرتفعة للغاية، وهو أمر غير مقبول، حتى عندما تكون مجهزة بآلية واحدة للوقاية التلقائية.

٩٠- وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى تقييمها النص الصادر في نيسان/أبريل إن من شأن هذا الصك، إذا انضم إليه عدد كبير من الأطراف، أن يُضعف معايير القانون الإنساني التي تم التوصل إليها. وإذا كانت اللجنة وأطراف أخرى عدة، ومنها كندا، ترحب

بالتعريف الواسع لضحية ذخيرة عنقودية الذي يرد في نص الرئيس الذي قدم في آب/أغسطس، فإن التقييم الكلي يخلص إلى أن الوثيقة يعتورها من أوجه القصور ما اعتور سابقتها.

٩١- وتظل كندا مقتنعة بأهمية إبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لأن من شأن صك من هذا القبيل أن يجعل الدول التي ليست بعد أطرافا في اتفاقية الذخائر العنقودية تشارك في هذه العملية. بيد أن تحقيق هذه النتيجة بعيد المنال نظرا إلى مدى استعداد أقلية قليلة من الأطراف، لكنها مهمة، وممارسة توافق الآراء المتبعة عند اتخاذ القرارات. وأضاف السيد توركوت أن اتفاقية الذخائر العنقودية هي وحدها التي تبدد جميع الشواغل التي أشار إليها وتستجيب للولاية التي اعتمدها الأطراف استجابة شاملة وفعالة، وهي ولاية لم تتمكن هذه الأطراف من وضعها موضع التنفيذ حتى الآن. وللأسف، لم تثمر سنتان من الجهد أي شيء يذكر. ومع ذلك، يود وفد بلده أن تتاح كل فرصة ممكنة لإنجاح العملية. وإذا كان الاعتقاد السائد في الاجتماع هو أنه لا مجال إلى تحسين أي من النصين مِن طريق المزيد من المداولات، فإن وفد بلده مستعد لتأييد عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الحكوميين ومستعد أيضا لتأييد ولاية أوضح من أجل إبرام بروتوكول ملزم قانونا لمعالجة قضية الذخائر العنقودية.

٩٢- **السيد إسحاقي** (إسرائيل) قال إن إبرام صك جديد بشأن الذخائر العنقودية كان تطورا مهما جدا في عام ٢٠٠٩، لكن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تظل توفر أوجَه وأنسب منبر لحل المشاكل التي تطرحها هذه الأسلحة لأنها تحقق توازنا موفقا بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية ويشارك فيه أهم مستعملي الأسلحة التقليدية ومطوريها ومنتجيها. ورغم المفاوضات الجادة التي كانت ترمي إلى إبرام بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية يلحق بالاتفاقية، فإن من المطلوب التسلح بالمزيد من الإرادة السياسية لاستكمال صك جاد ومتوازن وفعال. ولبلوغ هذا الهدف، تؤيد إسرائيل استمرار عمل فريق الخبراء الحكوميين.

٩٣- واعترفت إسرائيل بضرورة تعزيز قدرات الأمانة في مجال تقديم الخدمات لتحقيق العالمية وضمان تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. ومن شأن وحدة لدعم التنفيذ أن تؤدي دورا مهما في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وقدمت إسرائيل تقريرها السنوي بشأن تنفيذ البروتوكول الثاني المعدل ورحبت بقرار إنشاء آلية شاملة لتقديم التقارير المتعلقة بالاتفاقية وبروتوكولاتها. وتؤدي عملية تقديم التقارير دورا مهما في بناء الثقة في المناطق التي تشهد نزاعات، ومنها الشرق الأوسط.

٩٤- وشاركت إسرائيل بفعالية في الجهود الهادفة إلى ترسيخ الاتفاقية في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه بشأن وضع بروتوكول عن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وكانت أحد ٢٣ دولة أصدرت إعلانا عن هذا الموضوع في المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحث الأطراف الأخرى على دعم الإعلان. ثم إن إسرائيل

مستعدة للنظر في المقترحات الخاصة بسبل النهوض بقضية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

٩٥- وقدمت إسرائيل في الآونة الأخيرة بيانات عن الأماكن التي يُحتمل أن توجد فيها متفجرات من مخلفات الحرب التي أُسقطت في جنوب لبنان نتيجة نزاع عام ٢٠٠٦ بغية تحسين عملية التطهير من تلك المخلفات وإزالتها ومن ثم تقليص آثارها في الوضع الإنساني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥